الأنباء
الاربعاء 4 ابريل 2012

البراك: نتمنى من رئيس ديوان المحاسبة الإسراع في إرسال تقرير التقصي حول «الكويتية للاستثمار» للمجلس

مسلم البراك

أعرب رئيس لجنة حماية الاموال العامة النائب مسلم البراك عن امله في ان يسارع رئيس ديوان المحاسبة بارسال تقرير الديوان حول لجنة تقصي الحقائق في تجاوزات الشركة الكويتية للاستثمار الى رئيس مجلس الامة تمهيدا لاحالته للجنة المال العام.

وقال البراك في تصريحات للصحافيين ان لجنة حماية الاموال العامة اجتمعت وكان هناك مجموعة من التجاوزات المنسوبة للشركة الكويتية للاستثمار وفقا لما ورد بتقرير لجنة تقصي الحقائق والمشكلة من خلال وزير المالية السابق.

وتابع البراك ان ممثلي ديوان المحاسبة طالبناهم وفق ما وعدوا به بتسليم تقرير الديوان عن تقرير لجنة التقصي والمشكلة من بعض الموظفين بهيئة الاستثمار واحد الموظفين بـ «الفتوى والتشريع»، واكد ممثلو الديوان ان تقريرهم قد تم تسليمه الى رئيس ديوان المحاسبة ونحن نأمل من رئيس الديوان الاسراع بارسال تقرير الديوان الى رئيس مجلس الامة تمهيدا لتحويله الى لجنة الاموال العامة لاهميته.

واضاف البراك ان ممثلي الديوان قرأوا الكثير من بنود تقريرهم من دون تسليمه، والميزة بهذا التقرير انه نسف تقرير لجنة تقصي الحقائق والذي حتى فترة قريبة كان يعتقد البعض سلامته ونحن لا نملك الا ان نحيي الاخوة في ديوان المحاسبة على دورهم وامانتهم ومهنيتهم وانا حرصا واحتراما لهم ساذكر اسماءهم وعلى رأسهم الاخ عبدالعزيز اليحيى الوكيل المساعد لقطاع الشركات بديوان المحاسبة وجاسم يوسف الفوزان ومحمد احمد العبيد وعبدالرحمن احمد المخيزيم وعبدالله احمد الخالد والاخت رانيا محمد الصرعاوي. وزاد البراك: للاسف ان مدير الادارة القانونية في هيئة الاستثمار بالرغم من اننا اتحنا له فرصة بان يقدم المعلومات وفقا لما ورد في تقريرهم لكن واضح ان الكلمة المشتركة بينهم هي لا اعلم.. لا اتذكر.. اعتقد.. سابحث» وهذا الكلام ايضا كرره الاخ ابراهيم اشكناني رئيس لجنة التقصي والذي للاسف الشديد لم يقدم بعض المعلومات فقط، بل قدم معلومات غير صحيحة للجنة حماية الاموال العامة.

وقال البراك ان لجنة الاموال العامة بعد ان يصلها تقرير ديوان المحاسبة بشكل رسمي بصدد اعداد تقرير متكامل عن كل القضايا للاتهامات التي كانت موجهة لـ «الكويتية للاستثمار» خصوصا ان الرئيس التنفيذي لتلك الشركة بدر السبيعي حاول ان يتذرع بعدم وصول الأسئلة، وهذا غير صحيح لان الاسئلة استمع اليها وهو في الاجتماع السابق ومع ذلك أعطيناه فرصة حتى يوم غد الخميس رغم أنه يوم جلسة، لكن حتى تكتمل كل ملابسات هذه القضية لأهميتها وخطورتها ولأنهم أيضا مسؤولون عن أموال عامة للدولة، لذلك قررنا أن يكون الاجتماع مع بدر السبيعي الرئيس التنفيذي الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس حتى نسدل الستار على هذه القضية.

وأضاف البراك: ان الاخوة بديوان المحاسبة عندما قاموا بتلاوة تقريرهم لينسفوا نسفا كاملا وتحدثوا مع المسؤولين عن لجنة تقصي الحقائق ولم يستطع لا رئيس اللجنة ولا مدير الإدارة القانونية أن يردا على ما طرحه الاخوة بديوان المحاسبة، على سبيل المثال ان رأس المال تم رفعه من نصف مليون الى 30 مليون دون ان تكون هناك أسباب مقنعة لهذا الأمر، وللأسف الشديد انه لم يكن هناك معيار واضح لعملية الاكتتاب عندما رفع رأسمال الشركة 60 مرة، فلا كانت اكتتابا عاما ولا كانت وفقا لمعايير معينة، بل أصبحت هناك اتصالات مباشرة لأطراف معينة ودعوتهم للاكتتاب، بل ان بعض الموظفين حسب قرار مجلس إدارة الشركة حصل على خصم في سعر الاكتتاب، وهذا السعر الخاص حصل عليهم محامي الشركة، وسألناهم على اي أساس حصل على هذا الخصم، قالوا انه يعتبر من الموظفين المتميزين الذين يستحقون هذا الأمر، فقلنا لهم ان المحامي يأخذ أتعابه من خلال عقد، ولنفرض انه موظف متميز، فعلى أي أساس عاملتهم أخت زوجة المحامي، وعلى أي أساس تعاملون بعض الأطراف الأخرى الذين لا هم موظفون وليست لهم علاقة بالشركة، ومنهم الأشخاص الذين خاطب بدر سبيعي دار الاستثمار عنهم الذين كانت المحفظة عندهم بحجم 30 مليون سهم وحدد اسماء معينة، فعلى اي اساس اشقاء العضو المنتدب بهيئة الاستثمار بدر السعد تتم دعوتهم للمشاركة في رفع رأس المال، والذي دفع المبلغ هي شركة كيفان، وعندما أرسلنا لوزارة التجارة لنعرف من ملاكها، فظهر لنا انه العضو المنتدب لهيئة الاستثمار الذي يملك 15٪ بالإضافة الى أشقائه.

وتابع البراك: اننا لم نتلق الاجابات الشافية عن كل هذه التساؤلات، وكان ديوان المحاسبة حاضرا، والذي أعد تقريرا متميزا لم يستطع القائمون على لجنة تقصي الحقائق ان يردوا عليه بخلاف قولهم ما «ما ادري.. اعتقد.. سنرى. سنقدم لكم» دون ان تكون هناك اجابات شافية لتقرير من المفترض انهم متمكنون منه، وعارفون كل تفاصيله وملابساته.

واضاف البراك لذلك فيما يتعلق بلجنة تقصي الحقائق وصندوق الفرص العقارية فإن هيئة الاستثمار من خلال بيانها تمارس التضليل ونقول لهم ونتحداهم فيما يتعلق بالعقار الذي تم بيعه او شرائه من قبل شركة العضو المنتدب واشقائه فإننا نتحدى - ونتحداهم امام الشعب الكويتي - انهم يظهرون كما يدعوا ان لجنة حماية الاموال العامة في السابق قد حسمت هذا الامر بتقريرها، وأكدت سلامة الموقف، واتحداهم وهذا هو الفيصل بيني وبينهم ان يستطيعوا اظهار تقرير للجنة المال العام، وطبعا اللجنة ومجلس الامة لا يتعامل الا مع تقارير اللجنة فإذا استطاعوا اظهار تقرير واحد فيه حرف واحد عن هذا الموضوع فانني شخصيا راح اصفط اوراقي وراح أعلن ان موقفهم سليم وموقفي خطأ، وانا اتحداهم لكن اذا لم يظهروا التقرير فيلعموا انهم يمارسون التضليل.

وقال البراك: نحن مستمرون في التحقيق وستكون هناك قرارات للجنة حماية المال العام فيما يتعلق بالقضايا المرتبطة بهيئة الاستثمار ونعد بعض التقارير الاخرى منها على سبيل المثال، القرض الروسي والحيازات، ومصروفات ديوان ولي العهد، وطائرتا الشحن، وكلها مجتمعة سنرفعها على جدول الاعمال، وسنقدم تقارير اخرى على سبيل المثال ستكون قضية المخالفات المنسوبة للكويتيين للاستثمار في لجنة التقصي سيكون لها تقرير بمفردها بل ان هذا التقرير سيتضمن او سيتزامن مع قرارات اخرى من لجنة المال العام حتى نظهر للشعب الكويتي ان لجنة المال العام جادة وجازمة وذاهبة الى ابعد مدى، بمحاسبة كل من تسول له نفسه بالاعتداء على المال العام. وتابع: كذلك في مصروفات ولي العهد قمنا بدعوة 4 اشخاص لحضور اجتماع الثلاثاء المقبل، وهم مبارك الفيصل وعبدالعزيز اسحق، وناصر النخيلان وخالد السلطان، حتى نسكر هذا الملف.

واضاف: تصوروا وصل الحال بهم الى ان مبلغا سأل عنه ديوان المحاسبة اين هو؟ وليس له اساس، ومسجل على برنامج ديوان ولي العهد ومأخوذ من الديوان الاميري نقدا، وآخر شيء يعجزون ان يسلموا لديوان المحاسبة او للجنة المال العام من تسلم هذا المبلغ، وفي نهاية الامر عندما تسكرت الابواب قالوا ان الشخص الذي تسلم هذا المبلغ شخص متوفى، فسألناهم ألم يوقع هذا الشخص المتوفى على ورقة استلامه، فقالوا: لا.

وتابع البراك: لذلك يوم الثلاثاء المقبل ستكون الدعوة النهائية لتسكير ملف ديوان ولي العهد.

وقال البراك: اننا شارفنا الآن على تسكير الكثير من الملفات تمهيدا لرفع تقاريرها الى مجلس الامة لاتخاذ القرارات المناسبة للحفاظ على المال العام.

واكد البراك انه ستكون هناك اكثر من احالة الى النيابة العامة، واكثر من اجراء لن افصح عنه الآن، ولكن سيتضح في الايام المقبلة، لمعالجة هذه الأوضاع الخطأ فهناك من لايزال يعتقد ان هذه المؤسسات العامة هي عزبة خاصة لهم ويتصرفون فيها كيفما يشاءون وهم واهمون، وتابع البراك: 5 سنوات وهم مازالوا يصرون على ان ما ورد في لجنة التقصي وهي فعليا تقارير واهية بأنها صحيحة، الى ان جاء اليوم ديوان المحاسبة لينسف هذا الباطل.

وقال البراك ان اللجنة اجتمعت لاستكمال مناقشة التجاوزات المنسوبة لبعض العاملين في مكتب سمو ولي العهد وبحضور ممثلي ديوان المحاسبة، والتقت اللجنة بناصر النخيلان الوكيل المالي في الديوان الاميري وعبدالعزيز اسحاق الوكيل المالي في الديوان الاميري وتم التأكيد عليهم بضرورة الافصاح عن المبلغ الذي مازال مفقودا دون سندات صرف بالرغم من التنبيهات والمراسلات والتقارير التي بعثت من ديوان المحاسبة الى الآن. وذكر البراك ان افادتهم السابقة والحالية تؤكد ان المبلغ تم تسلمه من قبل المرحوم ناصر الزيد وكيل قصر دسمان وعند التأكيد عليهم مرة اخرى ان هذا امر غير منطقي ان يستلم ناصر الزيد هذا المبلغ وبهذا الحجم دون ان يوقع على سند استلام.

واضاف البراك انه طلب منهم مرة اخرى بتسلم السندات التي لديهم والمتقدمة بهذا المبلغ، فقالوا انها غير موجودة لديهم.

واشار البراك الى انه سيتم في الجلسة المقبلة في يوم الاثنين ووفقا للمادة التاسعة للائحة الداخلية، سيتم احالة كل من ناصر النخيلان وعبدالعزيز اسحاق الى النيابة العامة لامتناعهم عن تقديم المستندات محل التحقيق للجنة.

للاشتراك اتصل على
22272770
أو قم بزيارتنا على الموقع التالي
www.alanba.com.kw

الطبطبائي: «التنمية والإصلاح» تتبنى استجوابي لوزير الداخلية وسيعرض على «الأغلبية» لاحقاً

د.وليد الطبطبائي

كشف النائب د.وليد الطبطبائي عن تبني كتلة التنمية والاصلاح البرلمانية للمساءلة السياسية المزمع تقديمها لوزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود والمكونة من محور واحد يتعلق بالتعسف في استخدام السلطة من قبل وزارة الداخلية، مشيرا الى ان مادة المساءلة سيتم عرضها على اللجنة التنسيقية لكتلة الأغلبية البرلمانية مطلع الاسبوع المقبل تمهيدا لعرضها لاحقا على جميع أعضاء الكتلة لتحديد موقفهم منها ورأيهم في مادتها.

وقال د.الطبطبائي في تصريح صحافي يوم امس: اجتمعت كتلة التنمية والاصلاح البرلمانية يوم امس (أمس الأول) وعرضت خلال الاجتماع مسودة استجوابي المزمع تقديمه لوزير الداخلية. مشيرا الى ان الكتلة استحسنت فكرة المساءلة ومادتها وعليه فإنها تبنت هذه المساءلة مع الطلب مني بالتوسع في مادتها وتضمينها وقائع أخرى غير الواقعة المتعلقة بالتعسف في استخدام السلطة بحق المواطن نهار الهاجري.

وأكد د.الطبطبائي ان على ضوء هذا الاجتماع ستتم توسعة مادة المساءلة السياسية وبعد الانتهاء منها ستعرض على كتلة الأغلبية البرلمانية كاستجواب مقدم من قبل كتلة التنمية والإصلاح، لافتا الى انه من المتوقع ان تعرض الكتلة هذا الاستجواب مطلع الاسبوع المقبل على اللجنة التنسيقية لكتلة الأغلبية البرلمانية على ان تتم دعوة كتلة الأغلبية البرلمانية في اجتماع لاحق باتخاذ قرارها بشأن هذه المساءلة في ديوانه الخاص.

وأوضح د.الطبطبائي ان الاستجواب سيكون مكوناً من محور واحد متعلق بالحريات وكرامة المواطنين لكنه لن يقتصر على واقعة واحدة في هذا الشأن، مبينا انه بدأ بالتنسيق مع عدد من المحامين والشخصيات لتجهيز مادة المساءلة وتضمينها بعض الوقائع التي تؤكد تعسف واستغلال وزارة الداخلية لسلطاتها سواء في التحقيقات أو المخافر أو السجن المركزي.

«التشريعية»: منح بدل للمسرّحين من القطاع الخاص

محمد الدلال

أقرت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية امس بعض التعديلات على قانون ديوان المحاسبة وصرف بدل للمسرحين من العمل في القطاع الخاص.

وقال مقرر اللجنة النائب د.محمد الدلال في تصريح صحافي عقب اجتماع اللجنة انه تم اعتماد عدة اقتراحات بقوانين من بينها «منح بدل للمسرحين من العمل في القطاع الخاص واحالته الى اللجنة المختصة».

واضاف ان اللجنة اعتمدت مقترحا آخر بإعطاء مزايا للعاملين في القطاع الخاص واحالته لمجلس الامة لادراجه على جدول الاعمال.

وذكر ان اللجنة رفضت طلبا لرفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل في قضية واحدة نظرتها اللجنة في اجتماعها.

وبين النائب الدلال ان اللجنة اعتمدت عددا من الاقتراحات بقوانين الخاصة بتعديل قانون ديوان المحاسبة لاسيما المتعلق بإعطاء صلاحية للديوان بإحالة أي مخالفة مباشرة الى النائب العام واعطائه صلاحية رقابة الاداء وليس فقط رقابة المال.

وأفاد بأن اللجنة وافقت على مقترحات بقانون بـ «تشكيل لجنة لتعجيل المشروعات التنموية الكبرى وانشاء الهيئة العامة للمشروعات الكبرى واحالتها الى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية باعتبارها اللجنة المختصة».

واشار الى ان اللجنة التشريعية اعتمدت في الاجتماع مقترحا بقانون بشأن اسلوب المقابلة الشخصية في الوظائف القيادية واحالته الى اللجنة المختصة. من جانبه قال رئيس اللجنة النائب د.وليد الطبطبائي في تصريح مماثل ان اللجنة وافقت على تعديل ما يتعلق بقانون الاجراءات ومدة الحجز للمتهمين فارتأت ان يكون لمدة 24 ساعة في المخفر وللتحقيقات والنيابة العامة مدة اسبوع فقط».

واضاف النائب الطبطبائي ان من حق المحتجز تحت التحقيق التظلم على قرار حجزه خلال يومين وبعد ذلك يعرض الموضوع على قاضي التجديد «اذا رأى جهاز التحقيق استمرار حجزه يمدد له لمدة 10 ايام قابلة للتجديد مرتين وبحد اقصى 37 يوما».

الشيخة فريحة تقاضي الطبطبائي بسبب هجومه اللاذع وإساءته لها

قررت الشيخة فريحة الاحمد مقاضاة النائب د.وليد الطبطبائي على خلفية تصريحاته الاخيرة وهجومه عليها بشأن مطالبتها ودعمها للجالية الارمينية بالحصول على كنيسة.

وقال المحامي علي العلي رئيس تجمع «الله يحفظج يا كويت» في تصريح صحافي بصفته وكيلا قانونيا عن فريحة الاحمد: سنقوم بمقاضاة النائب د.وليد الطبطبائي بعد هجومه اللاذع وتجريحه واساءته للسيدة الفاضلة الشيخة فريحة الاحمد الصباح في ظلم واضح لها وبخسا لجهودها التي يشهد لها القاصي والداني في خدمة المجتمع ورفع اسم الكويت في مختلف الميادين الاقليمية.

وزاد العلي: الشيخة فريحة الاحمد لم تتوسط للجالية الارمينية للحصول على موافقة الجهات الرسمية المعنية لانشاء كنيسة له اذ قامت الجالية الارمينية بارسال كتابين، الاول الى سمو الامير وآخر لمجلس الوزراء بشأن الموافقة على تحويل احد المباني التي يمتلكونها في الكويت الى كنيسة وفقا للدستور الذي كفل حرية الاديان بما لا يتعارض مع النظام العام للدولة والاطر القانونية.

وتابع العلي: وبعد ذلك تم توجيه دعوة للشيخة فريحة الاحمد لحضور حفل عشاء للجالية الارمينية في الكويت وصرحت حينها بأن جميع الجاليات لهم حقوق والالتزامات وفق القانون.

واكد العلي ان الاساءة المستمرة لافراد الاسرة الحاكمة الناشطين في العمل التطوعي يعتبر ظاهرة دخيلة على المجتمع ومع الايمان المطلق للمكتسبات الدستورية لنوابنا الافاضل وحقهم في المراقبة بيد ان هناك فرقا شاسعا بين النقد المباح والاساءة والتجريح وهو ما سيفصل به القضاء الكويتي النزيه.

دشتي: تخصيص ساعة من الجلسة المقبلة لمناقشة شكوى أعضاء هيئة تدريس المعهد العالي للفنون الموسيقية

د.عبدالحميد دشتي

أعلن النائب د.عبدالحميد دشتي عن اعداد طلب بتخصيص ساعة من جلسة مجلس الامة المقبلة لمناقشة شكوى اعضاء هيئة التدريس في المعهد العالي للفنون الموسيقية، معربا عن ثقته بتجاوب نواب الأمة مع هذا الطلب الذي يرمي الى ضمان حقوق المواطنين وتحقيق مبدأ المساواة.

واضاف في مؤتمر صحافي عقده مجلس الامة بحضور عدد من اعضاء هيئة التدريس ان وصول الشكوى الى مجلس الامة يعني ان المشاركين اختاروا الطريق الصحيح بعيدا عن الغوغائية والفوضى، مشيرا الى ان الشاكين اعتصموا مرات عدة ونظموا اضرابات على مدى اربعة اشهر من دون ان نشعر بذلك لانهم التزموا الهدوء والحكمة.

ووصف دشتي تعامل عميد المعهد مع اعضاء هيئة التدريس بالدكتاتورية التي لم نتعود عليها في مرافق الدولة معربا عن اسفه للنفس الطائفي والقبلي الموجود في تعامل العميد مع الموظفين وهو ما يتعارض مع توجيهات صاحب السمو الأمير التي تؤكد دائما على تعزيز الوحدة الوطنية.

واكد دشتي ان وزير التربية السابق شكل لجنة تحقيق في شكاوى اعضاء هيئة التدريس ونأمل من وزير التربية الحالي د.نايف الحجرف الذي نثق بنواياه الصادقة ان يتحمل مسؤولياته وينصف هذه الشريحة وان يكون مستعدا لمناقشة شكواهم في الجلسة المقبل.

من جانبه دعا النائب د.وليد الطبطبائي وزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف للاسراع في رفع الضرر الواقع على أعضاء هيئة التدريس في المعهد العالي للفنون نتيجة تعسف عميد المعهد ومخالفة كل النظم واللوائح والأعراف داعيا أعضاء هيئة التدريس الى تقديم عريضة للجنة الشؤون التعليمية البرلمانية حول هذه الممارسات للتحقيق فيها.